المسؤولية الاجتماعية لشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية

حالة "لافارج الجزائر"

بوعلام عبد اللطيف

اشراف أ.د / دراس عمر

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

مقدمة:

إن ظهور العولمة الاقتصادية التي تعتبر امتداد النظام الرأسمالي خاصة بعد انهيار النموذج الاشتراكي مطلع تسعينات القرن الماضي في انتشار واسع لشركات متعددة الجنسيات.
أصبحت تلعب دورا هاما في توجيه اقتصاديات العالم بفضل الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في مناطق مختلفة من العالم واحتكارها التكنولوجية الحديثة والمهارات العالية من الكفاءات المتخصصة في ميدان التسيير و التنظيم و الإنتاج والتمويل والتسويق لمنتجاتها من السلع والخدمات وتوظيف الآلاف من العمال و استهلاك كميات هائلة من الموارد الطبيعية و المالية لتحقيق أكبر ربح ممكن و زيادة رأسمالها وبذلك تمكنت من التحكم أكثر فأكثر في الأسواق العالمية وإخضاع الدول الخاصة النامية منها لازالت جميع العراقيل والإجراءات التي من شأنها أن تعيق حركة رؤوس أموالها وإعطاء حرية لاقتصاد السوق.[1]
هذا التوجه الذي يقوم على تعظيم الأرباح عن طريق استغلال الموارد الطبيعية والبشرية دون مراعاة الجانب الاجتماعي للمجتمع المحلي، جعلها عرضة للعديد من الانتقادات من قبل جمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي تحملها مسؤولية انتشار الفقر، وتدهور السلامة والصحة المهنية للعمال، والفساد، التلوث البيئي، الاحتباس الحراري، ارتفاع منسوب المياه... الخ خاصة في الدول النامية. هذه الانتقادات أدت إلى تبني شركات متعددة الجنسيات مفهوم المسؤولية الاجتماعية كأداة حديثة في التسيير عن طريق تخصيص جزء من أرباحها من اجل المساهمة في تنميه وتطوير المحيط الذي تعمل فيه وبذلك تتمكن من تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية و الأهداف الاجتماعية التي يرغبها المجتمع المحلي.

بعد انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق وتبني التعددية الحزبية نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية و الاجتماعية الصعبة التي مرت بها خاصة بعد انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنه 1986 التي كانت تمثل 96% من مداخليها من العملة الصعبة. حيث تراجعت إلى أكثر من النصف أي من 12,7 مليار دولار إلى 7,26 مليار دولار، وقبول شروط صندوق النقد الدولي من اجل إعادة جدولة ديونها الخارجية التي بلغت 29,48 مليار سنة1994 التي كانت ترمي إلى تقليص النفقات العمومية، إلغاء الدعم تحرير أسعار المواد الغذائية، تحرير التجارة الخارجية، توجه نحو خوصصة القطاع العام و تعظيم دور القطاع الخاص مع تطوير المنظومة المالية والجنائية بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية. [2] سمح هذا الانفتاح بارتفاع الاستثمارات الأجنبية. في الجزائر حيث عرفت فتره ما بين 1995 - 2001 تدفقات مالية مقبولة حيث انتقلت من 25 مليون دولار سنة 1995 إلى مليار و 190 مليون دولار سنة 2001 أي بنسبة 73% ففي إطار الشراكة الأجنبية تم تجسيد 102 مشروعا استثماريا سنه 2016 عدد الشركات الأجنبية إلى 8458 وذلك حسب إحصاءات مركز السجل التجاري الوطني.

هذه التحولات تجعلنا نتساءل عن مساهمة شركات متعددة الجنسيات في كشركه لافارج الجزائر في تفعيل المسؤولية الاجتماعية كأداة تسعى من خلالها إلى تطوير وتنمية الحماية الاجتماعية والبيئية التي تعتبر كتجربة جديدة لم تتعود عليها الشركات الوطنية؟

أولا: المسؤولية الاجتماعية كأداة حديثة لتسيير الشركات:

يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من بين المفاهيم الحديثة التي أصبحت تتبناها الشركات في علاقاتها مع محيطها الداخلي والخارجي الذي تعمل فيه حيث يعرف Haward Bowen المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها توجه رجال الأعمال إلى تحقيق سياسات واتخاذ قرارات ومتابعة خطط التي تؤدي إلى الاستجابة للأهداف والقيم التي يرغب فيها المجتمع [3] كما يعرفها Ms Williams و Siegel بالوضعية التي تكون فيها المؤسسة ملتزمة بنشاطات التي تحسب من الحياة الاجتماعية أما Vogel يرى أن المسؤولية الاجتماعية عبارة عن ممارسات التي

تعود بالنفع على المجتمع بطريقه تتعدى ما تهدف المؤسسة إلى فعله و يعرفها Pasquero على أنها مجموعة من الالتزامات المكتسبة بطريقة قانونية أو تطوعية الاختيار من خلالها تضمن المؤسسة نموذج مواطنة في وسط معين يؤدي بها إلى توسيع طموحاتها من المردودية الاقتصادية وانعكاساتها على المجتمع والمحيط "أما بالنسبة Woodو" Wartick المؤسسات لهم مسؤولية عامة للنص التي تكون لها أثار على المجتمع، وفي ذات السياق يعرفها" Welfare المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام المؤسسة تلبية العوامل الخارجية التي تعكسها أنشطة السوق، هذه العوامل لها تأثير سلبي أو ايجابي على منتوج المؤسسة". [4] وعرفها الخالدي بأنها الالتزام نحو الجمهور العام ومجموعات الاهتمامات المميزة بعمل المنظمة كالعاملين والمساهمين والموردين والموزعين وغيرهم بما يحقق وتوقعاتهم من المنظمة ويعرف عبد الناصر والسياقي بأنها القرارات والتشريعات التي تحدد مصالح ومتطلبات المنظمة بمختلف أنواعها ضمن المجتمع الواحد من خلال تفاعلها بمسؤوليتها الاجتماعية إلى جانب مسؤوليتها الاقتصادية .[5]

ترتكز مساهمة المسؤولية الاجتماعية للشركات على ثلاثة مجالات، المجال الأول: هم أصحاب المصالح ونعني بهم كل الأفراد و الجماعات أو المؤسسات التي لها تأثير مباشر على قرارات الشركة و هما نوعين، النوع الأول الذي يمثل الأطراف الداخلية العاملين، حملة الأسهم، المسيرون. أما النوع الثاني فهم أطراف خارجية والذين يتكونون من العملاء، الموردين، السلطات المحلية، الجمهور العام . أما المجال الثاني حماية البيئة حيث ظهرت في الآونة الأخيرة هيئات ومنظمات من المجتمع المدني جماعة ضاغطة تنادي بحماية البيئة من التلوث الذي يصيب الماء والهواء والأرض حيث تحمل هذه الأخيرة المسؤولية لشركات في ظهور هذه المشاكل المتعلقة بالبيئة. وأخيرا مجال رفاهية المجتمع حيث يتطلب هذا المجال تطوير وتنمية الرغبات والأنشطة التي تهدف إلى الرفاه الاجتماعي للمجتمع المحلي. [6]

ثانيا: واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في الجزائر:

أصبحت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية كغيرها من المؤسسات في العالم تعيش تحديات عديدة سواء في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي خاصة بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق.

يفرض عليها تبني إستراتيجية جديدة تواكب هذا التحول ، تقوم على آليات وأدوات تستجيب لهذه التحديات.

إن الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كجزء من هذه الإستراتيجية يسمح لها بتطوير لها بتطوير وتنمية المحيط الذي تعمل فيه من الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين كالعمال، العملاء الموردين، المنظمات والجمعيات المجتمع المدني مهتمين بحماية المستهلك وحماية البيئة، السلطات المحلية وآخرين. فتوفير شروط عمل مناسبة، كمنح امتيازات مادية، التكوين المستمر، الوقاية والحماية، صحة وسلامة العمال، ضمان حقوق العمال، حقوق المستهلك، شفافية في تعامل مع الزبائن والموردين وضع برامج وخطط لحماية البيئة هذا كله يؤدي إلى الاستقرار الداخلي للمؤسسة والمحافظة على صورتها في المجتمع بما يضمن لها التوازن بين أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .لكن واقع مواكبة المؤسسة الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية الجزائر سواء كانت عمومية أو خاصة صغيرة أو متوسطة تبقى محدودة. بسبب عدم استكمال القوانين والإجراءات التي تنظم انتقال الاقتصاد الوطني من اقتصاد مسر إداريا إلى اقتصاد الحر، فالمؤسسة الاقتصادية مازالت تتحمل اختيارات ونتائج السلبية لسلطات الرسمية،

بالإضافة إلى قو تأثير اللوبيات والجماعات الضاغطة على الحكومة التي تستفيد من استمرار هذا الوضع في تحقيق مصالحها على حساب المجتمع رغم مصادقة على العديد من اتفاقيات والمعاهدات دولية وإقليمية في السنوات الأخيرة تلزمها باحترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة والتنوع البيولوجي، مكوكية محاربة الفساد وتبييض الأموال، حقوق العمال المضمن الصحة والسلامة المهنية لهم، تطوير المسؤولية الاجتماعية من قبل الدولة والمؤسسة تجاه المجتمع.

فتجسيد الشركات الوطنية في إعداد إستراتيجية المنافسة والتنمية تبقى صعبة المنال بسبب العراقيل البيروقراطية، اقتناء القروض البنكية النظام الجنائي معقد، سوق موازية، بعض الممارسات للشركات منها التهرب من دفع الاقتطاعات التامين الاجتماعي، التهرب الضريبي، العمل غير مصرح المنافسة غير الشريفة تصعب من إيجاد مكانة لشركات المتوسطة والصغيرة في السوق المحلية والدولية إضافة إلى هذا كله ضعف النشاط النقابي المتمثل في الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي يهيمن على القطاع العام وتهميش النقابة المستقلة وتأثير هذه النقابات على القضايا الكبرى ضعيف. على مستوى قانون العقوبات في مجال محاربه الفساد غير صارم في

الجزائر رغم وجود إجراءات واليات في إطار الشفافية والمحاسبة في نشاط الشركات، غياب مجتمع مدني حقيقي يسعى إلى الضغط لتبني المسؤولية الاجتماعية كما حدث في الدول المتقدمة في مجال حماية البيئة والمحافظة على التنوع البيولوجي. (7)

ثالثا: تعريف بالشركة لافارج الجزائر:

لافارج شركة عالمية رائدة في إنتاج وتحويل مواد البناء تأسست سنة 1833 م على يد Augeste Pavin de Lavarge بفرنسا حيث أصبحت أول شركة فرنسية منتجة للإسمنت. كان ظهورها على أول مره على مستوى العالمي أثر تصديرها ل11000 طن من اجل بناء قناة السويس في مصر سنه 1864م، ثم توسع نشاطها بعد ذلك في عدة مناطق من العالم بعدما قامت بشراء أصول أو الاندماج مع شركات أخرى بهدف زيادة حصتها في السوق و زيادة رأسمالها، كان آخرها الاندماج مع شركة سويسرية تحت اسم "هولسيم لافارج" وهي الآن متواجدة عبر 90 دولة في 2300 موقع وتشغل حوالي 000 90 عامل يبلغ رقم أعمالها أكثر من 32 مليار فرنك سويسري.

تعتبر "لافارج" السوق الجزائرية سوقا واعدة في قطاع البناء الذي عرف نموا كبيرا في السنوات الأخيرة بفضل الورشات الكبرى التي أطلقتها الدولة من اجل توسيع بنيتها التحتية من طرق ومطارات والسدود إلى آخره لهذا قامت بإنشاء فرع لافارج الجزائر عبر ثلاثة وحدات لإنتاج و بيع الاسمنت وهي وحدة المسيلة وحدة بسكرة و وحدة عقاز بطاقة إنتاجية تقدر 11,9 مليون طن سنويا من الاسمنت وهي تشغل حوالي 2650 عامل.و 1300 شركة مناولة.(8)

رابعا: المسؤولية الاجتماعية جزء من الإستراتيجية العامة لشركة لافارج:

تأتي سياسة المسؤولية الاجتماعية جزء من الإستراتيجية العامة لشركة "لافارج هولسيم" التي تهدف إلى تنمية وتطوير المحيط الذي تعمل فيه عن طريق تفعيل مجموعة من الآليات والبرامج التي تسمح لها بالمحافظة على مكانتها في السوق. هذه الإستراتيجية ترتكز أولا: تغطية حاجيات الزبائن: تسعى شركات لافارج إلى دراسة احتياجات الزبائن بدقه وعناية وأسس علمية من اجل

تقديم أفضل المنتجات بما يحقق رضا عند المستهلك العام و الخاص لهذا في تخصص مليارات الدولارات وهذا ما يجعلها تختلف عن الآخرين من المنافسين.

ثانيا: زيادة أرباح أصحاب الأسهم عن طريق الاعتماد مجموعة من المؤشرات فعالة في الجانب المالي من اجل التقليل من تكاليف الإنتاج مع إعادة النظر في طريقه الاستثمار التقليدية حيث تقوم شركه لافارج تحسين المنتوج بأقل التكاليف مما يزيد من مرد ودية الأسهم.

ثالثا: توفير للعمال أفضل الشروط للعمل في بيئة تحافظ على سلامة وأمن هؤلاء العمال وتؤمن بثقافة المؤسسة أين يجد كل عام الفرصة لتطوير مؤهلاته العلمية والتقنية مع الاعتراف كل ما يقدمه ذلك العامل في العمل سواء من خلال مكافأة مادية أو معنوية.

رابعا: المساهمة في حماية البيئة عن تقديم حلول للمشاكل والقيام بالمبادرات مع منظمات وجمعيات المجتمع المدني من شأنها التقليل معاناة المجتمع المحلي.[9]

خامسا: آليات وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات لافارج الجزائر:

- كيف تتعامل مع الزبائن: تمثل السوق الجزائر سوق واعدة حيث أنها تشهد في السنوات الأخيرة وتيرة كبيرة في قطاع البناء من بناء سكنات و انجاز الطرقات و سكك الحديدية إلخ... لهذا تسعى شركة لافارج تغطية كل الطلبات سواء بالنسبة لشركات العمومية أو الخاصة من مواد البناء بجودة عالية ومقاييس علمية. كما أنها تتعامل مع زبائنها بطريقة منظمة ومرنة وشفافة باستعمال التقنيات التكنولوجية الحديثة.

قواعد أمن وسلامة العمال:

تولي شركة لافارج أهمية كبيرة لمسألة أمن وسلامة العمال من خلال إنشاء مدرسة الأمن والسلامة المهنية التي تقوم ببرمجة تكوين دوري ومستمر للعمال من اجل التعلم قواعد و طرق الحماية من الأخطار المهنية. ثم تأتي مديرية الأمن الداخلي التي تقوم بمراقبة ما مدى تطبيق واحترام هؤلاء العمال لهذه القواعد بالإضافة إلى الاعتماد توعيه العمال بصفه دوريه عن طريق الاجتماع مع المسئولين والعمال تعريف الأسباب التي تؤدي إلى وقوع حوادث العمل..

استثمار في تنمية وتطوير كفاءة العمال :

تقوم شركة لافارج بتوظيف 95% من احتياجاتها من العمال الجزائريين وترقية 250 إطار، تطوير الكفاءات المهنية عن طريق التكوين في تخصص 4 أيام في السنة لكل عون أما بالنسبة للتقنيين والمهندسين فهناك برامج لتكوين يحصلون من خلالها على شهادات ذات مستوى الدولي. الشراكة مع المؤسسات الجامعية من اجل القيام بالبحوث وإعداد ماستر في مجال ترقية منتوجات البناء للطلبة الذين سوف يتم إدماجهم في ما بعد في الشركة.

حماية البيئة:

قامت شركة لافارج الجزائر في إطار المساهمة في حماية البيئة غرس 2000 شجرة زيتون محيط وحدة مسيلة، أيضا إعادة رسكلة النفايات التي تعد الأولى من نوعها في الجزائر سواء بالنسبة لمخلفات الشركة أو تقديم مساعدات الشركات الأخرى في هذا المجال حيث قامت بالاتفاق مع وزارة البيئة بإعادة رسكلة نفايات الأدوية المنتهية صلاحيتها، وهي مستعدة لنقل هذه التجربة لشركات الأخرى.

الخاتمة:

إن استثمار الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية ينظر إليها على أنها شركات تأتي من اجل نهب ثروات واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية ولا يهمها الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي للمحيط الذي تعمل فيه. لهذه الأسباب قامت باعتماد على المسؤولية الاجتماعية أداة في التسيير من اجل تغيير هذه الصورة والحصول على القبول من طرف المجتمع المحلي.

تسعى الجزائر كغيرها من البلدان النامية إلى جلب الاستثمارات الأجنبية كوسيلة لما تتوفر شركات متعددة الجنسيات من موارد مالية وبشرية وتكنولوجية عالية لمساعدتها في حل المشاكل التي تعاني منها خاصة بعد فشل السياسات السابقة في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الجزائري. شركة لافارج الجزائر من هذه الشركات جاءت لاستثمار في مجال إنتاج مواد البناء لتلبية السوق المحلية التي تشهد دينامكية كبيرة في قطاع البناء.

تجربة شركة لافارج الجزائر في تبني المسؤولية الاجتماعية كجزء من إستراتيجيتها العامة تساهم كل سنة في تنمية وتطوير المجتمع المحلي وذلك بتفعيل آليات وبرامج ترتكز على الثقة والشفافية في التعامل مع الزبائن، توفير شروط عمل مناسبة هدفها الحرص على صحة وسلامة العمال منح فرصه لكل عامل تطوير كفاءته العلمية والمهنية مع الاعتراف بكل مجهود يقوم به في العمل سواء مادية أو معنوية العمل مع جمعيات ومنظمات المجتمع المدني و السلطات المعنية عن طريق القيام بنشاطات و مبادرات منها المساهمة في حماية البيئة.

قائمه المراجع:

1- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الدول العربية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن ص229-23.

2- عبد المجيد بوزيدي، تعيينات الاقتصاد الجزائري، هوم للنشر والتوزيع، الجزائر1999

3 - Jean Pascal gond, la responsabilité sociale de l'entreprise, presses universitaire de France 2008 p 12

4- Florent Pestre, la responsabilité sociale des entreprise multinationales, édition L'harmattan 2013 p25

5- ناصر جرادات عزام أبو الحمام، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبه الجامعية الشارقة2013،ص28.

6- ناصر جرادات عزام أبو الحمام المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعية الشارقة، 2013 ص36-37.